

شانشور, في 20 فيفري 2021

إحتراماً منّا للقانون التونسي الجاري به العمل وتماشياً منّا مع مبادرة التجارة الأخلاقية وتجنباً منّا لجميع المشاكل والعراقيل الناتجة عن عدم الإمتثال، قرّرنا نحن جميعاً بالإشتراك مع جميع الأطراف المتدخلة، وضع رؤية موحّدة تجعل الحقوق العقارية للأفراد والجماعات ضمن مراكز إهتماماتنا لأننا نؤمن بأنّ الحقّ في الملكية العقارية هي حقّ أساسي وأنّ إحترام الحقوق والحريات هي كلّ لا يتجزأ وينبغي أن تكون من المحاور الرئيسية لأيّ مشروع داخل شركتنا. لتحقيق ذلك يجب أن تكون منهجية التقدّم الخاصة بهذه الرؤية وخاصة أهدافها الاستراتيجية واضحة ومتبنّاة من الجميع:

- إحترام حقوق الملكية العقارية للأشخاص الطبيعيّة والمعنويّة.
- إحترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة والقانونية لاستغلال الأراضي.
- منع أي نوع من أنواع الاستحواذ الغير قانوني للأراضي.
- إحترام ما ورد في عقود كراء الأراضي والعمل بمقتضاه.
- عدم الاستغلال الفاحش للأراضي وتغيير صبغتها القانونية.
- إحترام التّنوع الطبيعي للأراضي وحمايتها من التلوّث والتّصحّر.
- تحقيق التّواصل المناسب والجديّ والفعال مع جميع الأطراف المتدخّلة وجعله طريق عمل يومي لحلحلة المشاكل ذات الصلة.

إنّ المتابعة المنتظمة للأهداف ومراقبة جميع المؤشّرات تسمح لنا بالتقييم الذاتي ووضع برنامج تطوير لطرق العمل والإدارة ككلّ.

وأنا شخصياً، بصفتي وكيل عام شركة زينة فراش، ألتزم بتنفيذ هذه السياسة وبالمراقبة المنتظمة لتحقيق الأهداف وأتعهد بوضع جميع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة في الوقت المحدد.

كما أعين السيد رياض الحاج أحمد وأمكّنه من جميع الصلاحيات من اجل التصدي لجميع الاجلالات التي يمكن ان تطرأ بمناسبة هذه السياسة.

وأنا أحثّ جميع الموظّفين على العمل سويّاً، لاحترام وتنفيذ كل المبادئ المنصوص عليها ضمن هذه الوثيقة.

وكيل الشركة

محمد نجيب زروق

